دورالسياسة النقدية والمالية في تقليل أثر مشكلة الأسعار النسبية في زيادة المستوى العام للاسعار في الأقتصاد العراقي للمدة 2003-2010

م.د.سمير سهام داود / جامعة بغداد/ كلية الأدارة والأقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i135.1173

تأريخ أستلام البحث : 2013/4/1 **مقبول للنشر بتأريخ** :2013/5/7

المستخلص:

منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين وعند تطبيق الأقتصادات نهج التحرير الأقتصادي للأنتقال بالأقتصاد من نظام الموجه مركزيا ألى أقتصاد السوق الحر ، برز في التحليل الأقتصادي سبباً آخر لأرتفاع معدلات التضخم تمثل في تأثير الأسعار النسبية لبعض السلع الضرورية،مما دفع بالعديد من الأقتصادات الى وضع هدف أساسي للسياسة النقدية والمالية ألا وهو المحاولة في معالجة مشكلة الأسعار النسبية ،بهدف الوصول بمعدل التضخم الى مستويات منخفضة ومستقرة وذلك من خلال تفعيل سياسة سعر الصرف وسعر الفائدة جنبا الى جنب مع الضرائب والدعم المادي والتخصيص الأستثماري.

ويعد الأقتصاد العراقي أحد الأقتصادات التي تعاني من مشكلة التضخم ، حيث واجه العراق منذ مطلع عقد التسعينيات من التضخم الجامح ،وعلى الرغم من أتباع البنك المركزي سياسة نقدية أنكماشية بهدف تخفيض معدلات التضخم ، ألا أن هذه السياسة واجهت عدة تحديات جعلت من عملية التخفيض ومن ثم استقرار معدلات التضخم بطيئة ، وتتمثل هذه التحديات :أختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) والتي تركزت أساسا في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وأنعكاساتها السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الأنتاجية والتسويقية ومن ثم بروز مشكلة الأسعار النسبية ،والتأثير الكبير للطلب الكلي ، أو ، الأنفاق الكلي على السلع والخدمات في الأقتصاد ، والذي جاء أنعكاسا لأتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية على حساب الأنفاق الأستثماري،والأفراط في الأصدار النقدي (الصدمة النقدية) في العقود السابقة بسبب الحروب والحصار الأقتصادي ، وأمام قصور قطاعات الأنتاج عن تلبية الطلب المحلي ولد ذلك ضغوطا على معدلات التضخم نحو الأرتفاع.

وأزاء مواجهة السياسة النقدية والمالية لهذه العوائق والتي قللت من فعاليتها في تخفيض معدلات التضخم ، برزت مشكلة الأسعار النسبية لتصبح عائقاً مهماً في تحقيق هدف السياسة النقدية والمالية والمتمثل بتخفيض معدلات التضخم والنهوض بالأقتصاد العراقي،مما يتطلب بالسياسة النقدية والمالية "جنبا الى جنب مع السياسات الأقتصادية الأخرى " أن تفعل سياسة اسعار الصرف والفائدة بالتناسب والتنسيق مع السياسات المالية "التخصيصات الأستثمارية والحوافز الضريبية والدعم المالي " لتقليل تأثير تلك العوائق ومن ثم النهوض بالأقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية : التضخم ، مشكلة التضخم في الأقتصاد العراقي ، الأقتصاد العراقي ، الأسعار النسبية.

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 47 / العدد 135 / كانون الاول/ 2022
الصفحات : 179 - 195

المقدمة :

على الرغم من الجدل حول تحديد أسباب التضخم عالمياً ،ألا أنه منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين وعند تطبيق الأقتصادات نهج التحرير الأقتصادي للأنتقال بالأقتصاد من نظام الموجه مركزيا ألى أقتصاد السوق الحر ، برز في التحليل الأقتصادي سبباً آخراً لأرتفاع معدلات التضخم تمثل في تأثير الأسعار النسبية لبعض السلع الضرورية،مما دفع بالعديد من الأقتصادات الى وضع هدف أساسي للسياسة النقدية والمالية ألا وهو المحاولة في معالجة مشكلة الأسعار النسبية ،بهدف الوصول بمعدل التضخم الى مستويات منخفضة ومستقرة وذلك من خلال تفعيل سياسة سعر الصرف وسعر الفائدة جنبا الى جنب مع الضرائب والدعم المادي والتخصيص الأستثماري.

ويعد الأقتصاد العراقي أحد الأقتصادات التي تعاني من مشكلة التضخم ، حيث واجه العراق منذ مطلع عقد التسعينيات من التضخم الجامح ، فقد بلغ متوسط النمو السنوي في المستوى العام للأسعار حوالي (50%) وأستمر مداه السنوي ليصل الى (77%) في مطلع شهر آب من العام 2006، وعلى الرغم من أتباع البنك المركزي سياسة نقدية أنكماشية بهدف تخفيض معدلات التضخم ، ألا أن هذه السياسة واجهت عدة تحديات جعلت من عملية التخفيض ومن ثم استقرار معدلات التضخم بطيئة ، وتتمثل هذه التحديات :أختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) والتي تركزت أساسا في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وأنعكاساتها السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الأنتاجية والتسويقية ومن ثم بروز مشكلة الأسعار النسبية ،والتأثير الكبير للطلب الكلي ، أو ، الأنفاق الكلي على السلع والخدمات في الأقتصاد ، والذي جاء أنعكاسا لأتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية على حساب الأنفاق الأستثماري،والأفراط في الأصدار النقدي (الصدمة النقدية) في العقود السابقة بسبب الحروب والحصار الأقتصادي ، وأمام قصور قطاعات الأنتاج عن تلبية الطلب المحلي ولد ذلك ضغوطا على معدلات التضخم نحو الأرتفاع.

وأزاء مواجهة السياسة النقدية والمالية لهذه العوائق والتي قللت من فعاليتها في تخفيض معدلات التضخم ، برزت مشكلة الأسعار النسبية لتصبح عائقاً مهماً في تحقيق هدف السياسة النقدية والمالية والمتمثل بتخفيض معدلات التضخم والنهوض بالأقتصاد العراقي،مما يتطلب بالسياسة النقدية والمالية "جنبا الى جنب مع السياسات الأقتصادية الأخرى " أن تفعل سياسة اسعار الصرف والفائدة بالتناسب والتنسيق مع السياسات المالية "التخصيصات الأستثمارية والحوافز الضريبية والدعم المالي " لتقليل تأثير تلك العوائق ومن ثم النهوض بالأقتصاد العراقي ،ولذا ينطلق البحث من :

مشكلة البحث : يعد أرتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الحقيقية والخدمات (الطاقة و الوقود ، النقل ، الأيجار، والخدمات الطبية والصيدلة) ضمن الرقم القياسي العام للأسعار أحد العوائق المهمة التي تواجه نجاح البنك المركزي في تخفيض معدلات التضخم في الأقتصاد العراقي ، لما لها من تأثير على التكاليف والأنتاج .

فرضية البحث : يعد أرتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع الضرورية والتي تحددها العوامل النقدية في الأجل القصيروالحقيقية "الأختلالات الأقتصادية الهيكلية" في الأجل الطويل، أحد العقبات أمام نجاح البنك المركزي في تخفيض ومن ثم أستقرار المستوى العام للأسعار ، وأمام السياسة المالية في النهوض بالأقتصاد

هدف البحث : توضيح أثر الأسعار النسبية في رفع معدلات التضخم في الأقتصاد العراقي ، وأمكانية السياسة النقدية والمالية في معالجة المشكلة .

منهجية البحث

قسمت الدراسة الى عدة محاور

المحورالأول :أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية وآثارها ، أطار نظري .

المحور الثاني : أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية وآثارها في الأقتصاد العراقي .

المحور الثالث: دور السياسة النقدية والمالية في معالجة مشكلة الأسعار النسبية.

المحور الرابع: الأستنتاجات والتوصيات

المحور الأول

أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية وآثارها، أطار نظري .

1- تعريف الأسعار النسبية :

الأسعار النسبية هي أحدى المصطلحات الأقتصادية التي برزت في التحليل الأقتصادي عند تحليل مؤشر التضخم ، وقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح بتعدد مواضيع التحليل الأقتصادي:

فعلى مستوى التحليل الأقتصادي الجزئي ، هي "الأختلالات في العلاقات السعرية بين سعر سلعة أو خدمة معينة وبين أسعار السلع والخدمات الأخرى "، وفي سوق عناصر الأنتاج تعرف الأسعار النسبية بأنها " الأختلال في العلاقات السعرية بين عنصر واحد من عناصر الأنتاج وبين بقية أسعار عناصر الأنتاج الأخرى " (pp:21،2011،R.A.washington)، وعلى مستوى المرونات فهي " أرتفاع سعر سلعة أو خدمة معينة تتصف بمرونة منخفضة بالمقارنة مع أسعار سلع وخدمات أخرى تتصف بمرونة عالية (Paul R. Masson،Miguel. A. Savastano and Sunil Sbarma، 1997، p p: 34).

وعلى مستوى التحليل الأقتصادي الكلي ، فتعرف الأسعار النسبية بأنها " عدم الأستقرار في تغير المستوى العام للأسعار ، أو ، الفرق بين المستوى الفعلي والمتوقع في المستوى العام للأسعار "(pp22،2011،R.A.washington)، وعلى مستوى تصنيف الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار فهي " تباين أو أنحراف الرقم القياسي لأسعارالمستهلك عن الرقم القياسي لأسعار الجملة ،أو أنحراف الرقم القياسي لأسعار بعض السلع عن الرقم القياسي العام "(Michal T.klley،2008،p p:12)، وعلى مستوى قطاع الأنتاج والأستهلاك فهي " الأختلال في العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية وبين أسعار عناصر الأنتاج من ناحية أخرى " (Daniel Indiviglio pp:5،2011)، وعلى مستوى الأنفاق الأستهلاكي للأسر والعوائل فهي " مقدار رغبة الأسر في أستهلاك سلعة أو خدمة معينة على حساب أستهلاك باقي السلع والخدمات الأخرى ")، وعلى مستوى القطاعات الأقتصادية ، فتعرف الأسعار النسبية بأنها " الأختلال في العلاقات السعرية في قطاع الزراعة مثلا عن مستوى الأسعار في باقي القطاعات الأخرى في الأقتصاد " (Laarercbea ll and N.Gregormya Nkiw،2010،pp:6-7).

وفي السوق النقدية فتعرف الأسعار النسبية بأنها " تغير أسعار الفائدة القصيرة الأجل السائدة عن أسعار الفائدة القصيرة الأجل المتوقعة ، أو ، تغير اسعار الفائدة القصيرة الأجل السائدة عن متوسط أسعار الفائدة في الأقتصاد (القصيرة ، المتوسطة والطويلة) "(Chng-Tai Hsieh and peter J.Klenow، 1997، pp:13).

وأخيرا على مستوى الأقتصاد الدولي فتعرف الأسعار النسبية بأنها " أرتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية بسبب صدمات العرض والطلب بالمقارنة مع أسعارالسلع الأساسية في الأقتصاد المحلي "(Laarercbea ll and N.Gregormya Nkiw،2010،pp:546).

2- أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية :

هنالك عدة أسباب لظهور مشكلة الأسعار النسبية في التحليل النظري للأقتصاد الجزئي والكلي ، وعلى الرغم من أيجابياتها (فقد تحفز الأنتاج والنمو عند التكيف بأيجابية معها) في بعض الأحيان ، ألا أن هذه الأسباب أثرت بشكل واضح على المستوى العام للأسعار بل وأصبحت عائقاً أمام هدف البنك المركزي في تخفيض ومن ثم أستقرار معدلات التضخم .

أ- أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية في التحليل الأقتصادي الجزئي:

1- أسواق المنافسة التامة :

ففي الصناعات ذات المنافسة التامة ، وعلى الرغم من الشروط الموضوعية التي يتسم بها هذا السوق والمتمثلة بأنتاج سلعة متجانسة ووجود عدد كبير من المنشئآت المختصة بأنتاج السلعة وحجم المشتري والبائع وتأثيرهما على السوق قليل ، وأخيرا عدم وجود عوائق لدخول وخروج المنشأة من السوق وبالتالي فالمنشأة التنافسية غير قادرة في التأثير على سعر السوق بل ويجب أن تكيف أنتاجها وتكاليفها مع السعر السائد للحفاظ على هامش الربح العادي ، ولذا فمشكلة الأسعار النسبية ليس لها ظهور واضح (جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010،ص(226-227)) ، ولكن وفي ظل أتفاقيات منظمة التجارة الدولية وحرية التجارة وما يتبعه من وفرة أو ندرة عناصر الأنتاج في البلدان ، والذي ينعكس على أسعار عناصر الأنتاج ومن ثم تكاليف الأنتاج ، تعد أحد الأسباب الرئيسية لظهور مشكلة الأسعار النسبية قي ظل سوق المنافسة التامة (جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص22).

ولنفترض وفي ظل التطبيق الطوعي أو القسري لحرية التجارة ، تم السماح بدخول سلع مستوردة متجانسة لسلعة الصناعات المحلية وبأسعار أقل بكثير من أسعار السلع المحلية " الأغراق السلعي "(Laarercbea ll and N.Gregormya Nkiw،2010،pp:7).)فأن ذلك سيؤدي الى سيادة سعر أقل من أسعار السلع المنتجة محليا (والذي يعزى بالأضافة الى حرية التجارة ، الى قلة الخبرة والمهارة في أيجاد المزيج الأمثل لعناصر الأنتاج في البلد المستورد) وبالتالي ظهور مشكلة الأسعار النسبية ،مما يؤدي الى وقف الكثير من الصناعات المحلية عن الأنتاج لأرتفاع متوسط تكاليف الأنتاج والأعتماد أكثر على السلع المستوردة في سد فجوة الطلب وما يحمل في طياته التضخم المستورد.

2- أسواق الأحتكار التام :

وفي ظل صناعات الاحتكار ، والتي تتصف بمحدودية الأختيار بالنسبة للمستهلك ، وبالتالي فمرونة الطلب تكون قليلة بسبب عدم وجود بدائل قريبة من سلعة المحتكر ، وكذلك بالتخصيص غير الكفوء للموارد والذي يعزى الى هدف المحتكر في تعظيم الأرباح ، والذي سيؤدي الى تقييد مستوى الناتج عند مستوى أقل من ذلك المستوى الذي يشغل عناصر الأنتاج التشغيل الأمثل من أجل المحافظة على الأيراد الحدي عند مستوى يزيد عن الكلفة الحدية ، وبالتالي ظهور المزاحمة على شراء عناصر الأنتاج وأرتفاع أسعارها وبالشكل الذي يجعل من الأنتاجية أقل من الأجور((جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص(265-284)).

وبالتالي تظهر مشكلة الأسعار النسبية في سوق الأحتكار من خلال الآلية الآتية :

فبسبب هدف المحتكر في تحقيق أعلى سعر ممكن ، سيعمد الى تحديد الكمية التي تحقق الهدف (الكمية المنتجة أقل من الكمية التي يفترض الوصول لها في ظل تشغيل عناصر الأنتاج) أي أن المنتج ينتج أقل بكثير من الطاقة الأنتاجية المثلى ، وهنا سيؤدي الى تخصيص غير أمثل للموارد الأقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة الأجور والعوائد لتلك العناصر الغير مستغلة ، وبالتالي ستتباين أسعار عناصر الأنتاج في الصناعة الأحتكارية عن باقي الصناعات الأخرى في السوق ، أي ظهور مشكلة الأسعار النسبية في أسعار عناصر الأنتاج ، مما يؤدي الى مطالبة عناصر الأنتاج الأخرى العاملة في باقي الأسواق بزيادة الأجور والعوائد " زيادة الطلب الكلي "بفعل عنصر المحاكاة والمزاحمة على أقتناء عناصر الأنتاج ، أي زيادة التكاليف في كافة الصناعات وأخيرا أرتفاع المستوى العام للأسعار .

كما وأن سياسة التقييد الحكومي لأسعار بعض الصناعات المحتكرة (سواء المملوكة للدولة أو للشركات الخاصة) والتي ترتكز على معدل العائد العادي ، ممكن أن تكون أحد أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية ، ففي ظل التضخم وأرتفاع تكاليف العمالة ومصادر الطاقة وعوامل الأنتاج الأخرى ، فأن تكاليف أنتاج السلعة أو الخدمة للمنشأة المقيدة سوف تزداد خلال فترة التضخم ، وعلى ذلك فأن معدل العائد والذي يرتكز على أرقام التكاليف في السنة الماضية قد لايسمح للمنشأة المقيدة بالحصول على معدل عادي للعائد للسنة الحاضرة (جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص(285-288)) .

أي أن سياسة التدخل الحكومي من خلال سياسة التقييد والتي ترتكز على معدل العائد العادي وما يعنيه ذلك من تحديد للأرباح والأسعار وبالتالي التكاليف ستكون حسب أسعار عناصر الأنتاج في السنة الماضية ، وعند أرتفاع المستوى العام للأسعار ستصبح المعلومات الخاصة بأسعار عناصر الأنتاج فالتكاليف غير دقيقة ، مما يعني عدم تحقيق معدل عائد عادي للمنشأة المحتكرة ، وهنا سيحدث تباين بين أسعار السلع لصناعة أحتكارية غير مقيدة عن المقيدة ، أي ظهور مشكلة الأسعار النسبية ، مما يعني وبفعل عنصر المحاكاة ولأنخفاض الأجر الحقيقي المطالبة بزيادة الأجور والرواتب للعاملين في الصناعة المقيدة فزيادة الطلب الكلي فأرتفاع المستوى العام للأسعار.

3- أنخفاض الطلب على سلع بعض الصناعات :

كما ويعد أنخفاض الطلب على سلع بعض الصناعات أحد المصادر المؤدية الى ظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فلنفترض أنخفاض الطلب على سلعة (أ) ضمن صناعة معينة بسبب أرتفاع سعر السلعة (ب) ضمن صناعة أخرى " نظرية الفرصة البديلة" مما يعني زيادة الطلب على السلعة (ب) وهي ذات وزن أكبر في سلة الأستهلاك العائلي ، أي تغير هيكل الأستهلاك من السلعة (أ) ألى السلعة (ب) ،سيؤدي ذلك ألى أرتفاع سعر السلعة (ب) وظهور مشكلة الأسعار النسبية ، مما يؤدي الى المطالبة من قبل عمال الصناعة (أ) وباقي الصناعات الأخرى بأستثناء المكملة للسلعة (ب)بزيادة الأجور" زيادة الطلب الكلي" ومن ثم سترتفع التكاليف فزيادة المستوى العام للأسعار ،كما وقد يؤدي زيادة الطلب في بعض الصناعات ألى أرتفاع أسعار سلعها فأرباح الصناعة مما يحفز ذلك على زيادة أنتاجها ، والذي يتم من خلال زيادة الموارد الأقتصادية المستخدمة ، فتظهر مشكلة الأزدحام الصناعي Industrial Congestion والتي تؤدي الى أرتفاع أسعار عناصر الأنتاج والمطالبة بزيادة الأجور في باقي الصناعات بفعل عنصر المحاكاة مما يعني زيادة الطلب الكلي فأرتفاع المستوى العام للأسعار(جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص(155-167)).

4- مرونات العرض :

وتعد مرونة العرض أحد الاسباب الرئسية لظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فمنحنى عرض السوق يكون أكثر مرونة في الأجل الطويل عنه في الأجل القصير ، لأن أستجابة المنشأة في الأجل القصير تكون محدودة نظرا لطبيعة ثبات بعض عناصر الأنتاجية،ولذا عندما يكون لدى المنشأة الفترة الزمنية الكافية لتخطيط أنتاجها وتعديل كل مدخلاتها الأنتاجية عند مستويات الأستخدام المرغوب فيه ، فأنها ستكون قادرة على أنتاج أي معدل أنتاجي معين بتكلفة منخفضة(جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص(86_88))، أما أذا لم تتمكن من ذلك فستظهر مشكلة الأسعار النسبية .

ولبيان ذلك ، نفترض زيادة سعر سلعة لصناعة معينة بفعل زيادة الطلب على سلعة تلك الصناعة ، فالأستجابة الفورية لعرض المنشئآت تكون متفاوتة من منشأة ألى أخرى ضمن الصناعة وحسب درجة وكفاءة وخبرة المنظمين ، فالمنشئآت ذات الكفاءة العالية ستعدل أنتاجها بسرعة مما يؤدي ألى زيادة أنتاجها أما المنشئآت ذات الكفاءة الأقل فستعدل أنتاجها بالتدريج ، ولذا الأختلاف في درجة أستجابة مرونة العرض والوقت أللازم للوصول الى الكمية المنتجة المثلى ستؤدي الى ظهور سلعة بسعرين ، الأول منخفض للمنشأت ذات الكفاءة العالية والثاني منخفض للمنشأت الأقل كفاءة مما يعني ظهور مشكلة الأسعار النسبية .

5- مرونات الطلب السعرية :

كما وتعد مرونة الطلب السعرية أحد الاسباب لظهور مشكلة الأسعار النسبية ، ولنفترض أرتفاع سعر سلعة معينة في سوق المنافسة الأحتكارية (ولتكن مثلا نوعا معينا من السكائر مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) نتيجة لأرتفاع تكاليف المصنع ، أو / و، أرتفاع أسعار عناصر الأنتاج ،أو/و، التوقعات بأرتفاع المستوى العام للأسعار من قبل المنتج ، أو/و، أقامةخطوط أنتاجية جديدة ،أو/و، زيادة الضرائب(جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص(154)).

وبسبب اتصاف هذه السلعة ضمن السلع الغير مرنة وعدم توفر بدائل جيدة لها ، والمبالغ المنفقة عليها خلال السنة أقل وزنا في هيكل أنفاق المستهلك وتعود المستهلكين عليها والأعلانات ، فأن أرتفاع سعر هذه السلعة لا يواجه أنخفاضا كبيرا في الكمية المطلوبة بل أنخفاضا ضئيلا، أي أن نسبة الزيادة في السعر ستكون أعلى من نسبة الأنخفاض في الطلب وبالتالي سيكون هنالك سعران ضمن الصناعة الواحدة ، وهو مايمثل تغيراً نسبياً في سعر سلعة معينة عن باقي السلع الأخرى ضمن الصناعة ، مما يدفع بالمنتجين الى رفع أسعار السلع المنتجة ضمن الصناعة "بفعل: عنصر المحاكاة ،المطالبة بزيادة الأجور، درجة أستجابة المنتج لزيادة الضرائب وغيرها" وبالتالي سيؤثر أرتفاع متوسط أسعار هذه الصناعة على باقي الصناعات الأخرى من خلال تغير هيكلية الأنفاق الأستهلاكي والذي يؤدي الى زيادة الطلب الكلي فأرتفاع المستوى العام للأسعار.

6- أختلاف الطاقات الأنتاجية للمنشأت:

وكذلك يعد الأختلاف في الطاقات الأنتاجية للمنشأت أحد الأسباب الرئيسية لظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فعندما يكون معدل أنتاج المنشأة صغيرا بالنسبة لطاقتها الأنتاجية ، فهذا يدل على أن الطاقة الأنتاجية غير مستغلة وبالتالي أرتفاع متوسط التكاليف الكلية ، مما يعني أرتفاع أسعار سلع هذه المنشأة بالنسبة لأسعار السلع للمنشأت الأخرى في ظل السوق للصناعة الواحدة، وظهور مشكلة الأسعار النسبية في الصناعة ، وبفعل عنصر المحاكاة سترتفع أسعار السلع للصناعة الواحدة ككل ، فأذا كانت السلعة ضمن السلع ذات الطلب القليل المرونة سيتغير هيكل الأنفاق الأستهلاكي للعوائل ومن ثم زيادة الطلب الأستهلاكي ، وفي ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة سيزداد الطلب الكلي فالمستوى العام للأسعار،أما عندما يكون معدل أنتاج المنشأة كبيرا بالنسبة لطاقاتها الأنتاجية فأنه يدل أن الطاقة الأنتاجية مستغلة ، فزيادة أجمالي التكاليف مما يعني أرتفاع أسعار سلع المنشأة بالنسبة لأسعار المنشئآت الأخرى ضمن الصناعة الواحدة (جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص(181-203))وظهور مشكلة الأسعار النسبية، وبفعل عنصر المحاكاة سترتفع أسعار السلع للصناعة ككل ، فأذا كانت سلعة ذات مرونة طلب منخفضة سيتغير هيكل الأنفاق الأستهلاكي ويزداد الطلب الكلي ، وفي ظل بقاء العوامل الأخرى على حالها سيزداد الطلب الكلي فالمستوى العام للأسعار .

7- عدم التأكد في قرارات الأنتاج:

كما ويعد عنصر عدم التأكد في قرارات الأنتاج (كمية ونوعية عناصر الأنتاج) أحد الأسباب لظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فالتوقعات غير المتأكدة في أختيار الصناعة بسبب قلة الخبرات والمعلومات ، سيؤدي الى أختيار غير كفوء للمزيج الأمثل لعناصر الأنتاج ، وهو ما يؤدي الى أرتفاع تكلفة الفرصة البديلة بسبب التضحية بمشاريع أخرى ممكن تحقيق الأرباح من خلالها وأستغلال عناصر الأنتاج بصورة مثلى، والذي يؤدي الى أرتفاع متوسط التكاليف ومن ثم أرتفاع أسعار سلع الصناعة بالمقارنة مع أسعار السلع للصناعات الأخرى ضمن القطاع وظهور مشكلة الأسعار النسبية ، وبفعل عنصر المحاكاة وأرتفاع أسعار عناصر الأنتاج بسبب الأستغلال غير الكفوء لها سترتفع تكاليف الأنتاج في الصناعات الأخرى ، فأذا كانت السلعة في الصناعة ذات مرونة طلب منخفضة سيتغير هيكلية الأنفاق الأستهلاكي ويزداد الطلب الكلي فيرتفع المستوى العام للأسعار(جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص(211-215)).

8- التفاوت في توزيع دخل عناصر الأنتاج لبعض الصناعات دون الأخرى :

كما ويعد زيادة دخل عناصر الأنتاج لبعض الصناعات دون الأخرى الى ظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فأذا أزداد دخول عناصر الأنتاج بفعل زيادة الأنتاج لبعض الصناعات (الكمالية) والذي يعني زيادة الدخل الشخصي المستلم ، فأن هيكلية الأنفاق الأستهلاكي سيتغير ، أي ستكون نسبة الزيادة في الأنفاق على السلع الكمالية أكثر

من نسبة الزيادة على السلع الضرورية والذي يعزى الى نقص الأنفاق على السلع الكمالية في سلم هيكلية الأنفاق الأستهلاكي للعوائل ،أو،و، تغير في تفضيلات المستهلكين ،أو،و، المحاكاة في الأستهلاك ،أو،و، الأعلانات مما يؤدي الى أرتفاع أسعار السلع الكمالية بالمقارنة مع أسعار السلع الضرورية وظهور مشكلة الأسعار النسبية والتي ستؤدي الى المطالبة بزيادة الأجور والرواتب "زيادة الطلب الكلي" في الصناعات المنتجة للسلع الضرورية ومن ثم زيادة التكاليف فأرتفاع أسعار السلع الضرورية والذي ينعكس في أرتفاع المستوى العام للأسعار(جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، 2010، ص(164-167)).

ب- أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية في التحليل الأقتصادي الكلي :

1- نهج الدولة الأقتصادي :

أما ضمن التحليل الأقتصادي الكلي، قد يكون نهج الدولة الأقتصادي والسياسات الأقتصادية المالية والنقدية أحد الأسباب الرئيسية لظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فقيام الدولة بتشجيع الشركات وقطاع الأعمال في الأستثمار بالصناعات ذات الكثافة في رأس المال من خلال السماح الضريبي وتفضيلات أسعار الفائدة والصرف وعدم تشجيعها للصناعات ذات الكثافة في العمل ، علما أن عنصر رأس المال نادر والعمل وفير فأنه سيؤدي ألى أرتفاع تكاليف الأنتاج وظهور مشكلة الأسعار النسبية وماله من أثر بفعل عنصر المحاكاة وتغير هيكلية الأنفاق الأستهلاكي الى زيادة الطلب الكلي فالمستوى العام للأسعار (R.A.washington,2011,pp:33).

كما وتظهر مشكلة الأسعار النسبية بفعل قرارات الحكومة برفع أجور ورواتب العاملين في القطاع الحكومي ولاسيما العاملين في المواقع الأنتاجية بفعل مطالبة العاملين برفع الأجور والرواتب ، مما يؤدي ألى أرتفاع التكاليف التشغيلية ونقل عبأ الزيادة في التكاليف ألى الأسعار والذي يؤدي ألى ظهور مشكلة الأسعار النسبية (R.A.washington,2011,pp:33) وبفعل عنصر المحاكاة ستزداد مستويات الأجور في القطاع الخاص وخاصة أذا كانت السلعة التي أرتفع سعرها ذات وزن أكبر في سلة الأستهلاك العائلي ، مما يعني زيادة الطلب الكلي فأرتفاع المستوى العام للأسعار.

2- توقعات المستوى العام للأسعار المستقبلية :

كما ويعد التفاوت في توقعات المستوى العام للأسعار المستقبلية وما له من أثار في قرارات قطاع الأعمال والعوائل أحد الأسباب البارزة لظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فبالنسبة لقطاع الأعمال أن المنتج يخطط أنتاجه في وقت كانت أسعار المواد الأولية والأجور والمكائن والمعدات والأيجار عند مستوى سعر معين ، وعند الأيعاز ببدء المشروع والتجهيز والتوظيف والذي يستغرق وقتاً معيناً تتغير أسعار عناصر الأنتاج ، وهنا ستتفاوت أسعار السلع والخدمات ضمن الصناعة الواحدة أو القطاعات بالأعتماد على كفاءة وخبرة المنظمين في أحتساب هامش التغير في أسعار عناصر الأنتاج ، مما يعني ظهور مشكلة الأسعار النسبية .

(Alex cukierman,2011p233)، فأذا كانت "الصناعة /أو القطاع" الذي رفع أسعار سلعته ينتج سلعة ضرورية وذا وزن أكبر في سلم الأستهلاك العائلي ، ستزداد المطالبة بزيادة الأجور ومن ثم الطلب الكلي فأرتفاع المستوى العام للأسعار .

كما وأن عدم الأدراك بين تغير سلعة أو خدمة ما عن المستوى العام للأسعار المؤقت وبين التغير الدائمي بالنسبة للمستهلك ، وكذلك مايتبعه من عدم الأدراك بين التغير في الكمية المطلوبة للسلعة المؤقت والدائمي وما ينتج عن ذلك من أختلال في قرارات الأستهلاك فالأنتاج والذي سيؤدي ألى أنخفاض كفاءة نظام الأسعار ألى ظهور مشكلة الأسعار النسبية(Alex cukierman,2011p233)،فأرتفاع سعر سلعة ضرورية وذات وزن أكبر في سلم الأستهلاك العائلي "لأختناقات في العرض أو/والطلب" المؤقت قد يؤدي الى أختلال نظام الأسعار وبالتالي وبعل عنصر المحاكاة ستزداد أسعار السلع الأخرى فالمستوى العام للأسعار.

3- السياسة المالية :

كما وتعد الضرائب "السياسة المالية" أحد المصادر الرئيسية لظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فعند قيام الحكومة بفرض ضريبة على قطاع أو صناعة معينة دون القطاعات أو الصناعات الأخرى ، فأن ذلك سيؤدي ألى أرتفاع متوسط التكاليف الكلية وبالتالي نقل العبء الضريبي على المستهلك من خلال رفع أسعار السلع والخدمات للقطاع الذي فرض عليه الضريبة الجديدة ، فتظهر مشكلة الأسعار النسبية ضمن الأقتصاد عموما ، فأذا كانت السلعة أو الخدمة المقدمة ذات مرونة منخفضة فأن ذلك سيدفع بقطاع العوائل الى المطالبة بزيادة الأجور والرواتب للحفاظ على الأجر الحقيقي للعمال ، مما يؤدي ألى زيادة الطلب الكلي فالمستوى العام للأسعار (Chong-Tai Hsieh and peter j.Klenow,1997,pp:15)

كما وأن التفاوت في الدعم الحكومي للقطاعات من خلال الدعم وتحديد الأسعار والسماح الضريبي يعد أحد المصادر لظهور مشكلة الأسعار النسبية، فقيام الحكومة بتخفيض الدعم المادي وتحديد أسعار مخرجات صناعة معينة وتقليل فترة السماح الضريبي للأستثمارات الجديدة في صناعة معينة دون الصناعات الأخرى، سيولد

تفاوت في أسعار السلع والخدمات للصناعات التي تحضى بالدعم وحرية تحديد الأسعار وطول فترة السماح الضريبي عن الصناعات التي لاتحضى بذلك ، وبفعل مطالبة العمال في الصناعات هذه بزيادة الأجور والرواتب أسوة بعمال الصناعات الأخرى ، فأن ذلك سيؤدي الى زيادة الطلب الكلي فالمستوى العام للأسعار(Chong-Tai Hsieh and peter j.Klenow,1997,pp:22)

4- السياسة النقدية :

كما وتعد السياسة النقدية غير الكفوءة أحد الموارد الأساسية لظهور مشكلة الأسعار النسبية، ويعد تحليل النظرية النمساوية في تفسير دورة الأعمال بأستخدام فكرة الأسعار النسبية خير توضيح لبيان دور السياسة النقدية في بروز المشكلة ، فلنفترض هنالك توازن عام في الأقتصاد ، وسعر فائدة مساويا لمعدل الأنتاجية الحدية لرأس المال ، فالتوسع النقدي غير المتوقع "الصدمة النقدية" من خلال زيادة المعروض من الأموال المتاحة للأقراض " التوسع الائتماني " سيؤدي ألى خفض أسعار الفائدة (أختلاف أسعار الفائدة في المدى القصير عن المدى الطويل) سيؤدي ذلك الى زيادة الطلب على رأس المال من قبل الشركات فزيادة أسعار الأصول للشركات الأنتاجية الجديدة، فزيادة الأستثمار والأنتاج ، مما يدل أن الشركات أستجابت لمختلف التغيرات في أسعار الفائدة وفقا للمرحلة الأنتاجية وهو مايعني تخصيص أكثر للموارد وتشغيل أكثر لعناصر الأنتاج فزيادة الأستهلاك الكلي وتغير نمط الأستهلاك ومن ثم تتوالى الزيادة في الأستثمار والأنتاج خاصة للصناعات الكثيفة رأس المال ، وهنا يسود عدم القدرة للرجوع عن القرارات الأستثمارية من ناحية ، ومن ناحية أخرى الأعتقاد بأستمرارية أنخفاض أسعار الفائدة للمدى الطويل(Laarercbea ll and N.Gregormya Nkiw,2010,pp:33).

لكن بفعل الأنخفاض في أسعار الفائدة في الجهاز المصرفي والذي سيؤدي ألى أنخفاض الحافز على الأدخار ستنخفض الأموال المتاحة للأقراض ، مما يدفع بالجهاز المصرفي ألى رفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل تدريجيا والتي قد تكون أعلى من أسعار الفائدة الطويلة الأجل ، وفي ظل نقص الموارد الأقتصادية بفعل الأستثمار في المرحلة السابقة وزيادة أسعار عناصر الأنتاج سيؤدي ذلك ألى أنخفاض ربحية رأس المال ، مما يدفع بالشركات والصناعات الكثيفة لرأس المال والعمل بتخفيض التكاليف ، وبسبب مرونات العرض والطلب ستنجح الشركات والصناعات الكثيفة رأس المال برفع أسعار السلع النهائية مع زيادة أو بقاء الأجور ، أما الصناعات الكثيفة العمل ستكون مقدرتها أقل " مما يدفعها الى تخفيض الأجور" وهنا تظهر مشكلة الأسعار النسبية في الأقتصاد ، مما يدفع بالعاملين في الصناعات الكثيفة العمل الى المطالبة بزيادة الأجور لمواكبة الزيادة في أسعار سلع الصناعات الكثيفة رأس المال ، فزيادة الطلب الكلي فالمستوى العام للأسعار(Laarercbea ll and N.Gregormya Nkiw,2010,pp:34).

كما وتظهر مشكلة الأسعار النسبية بفعل زيادة الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض كلي للسلع والخدمات ثابت، هذه الزيادة في حجم الطلب النقدي تتفاوت من سلعة ألى أخرى بالأعتماد على مرونات الطلب وبالتالي تظهر سلع ذا طلب عالي وأخرى ذا طلب منخفض ، مما يعني تفاوت في أسعار السلع والخدمات (R.A.Washington,2011,pp:43).

كما أن النمو في العرض النقدي يؤثر على مجموع الأنفاق الأستهلاكي وبالتالي الأنفاق الأستثماري ، مما يؤدي الى تغير بنية الطلب الكلي ، لكن مقدار التغير ليس على كل السلع والخدمات وأنما سيصيب التغير السلع والخدمات التي تقع ضمن فئة المنخفضة المرونة ، مما يعني بروز مشكلة الأسعار النسبية ، وبفعل عنصر المحاكاة سينتقل الى باقي الصناعات الأخرى ، فيزداد المستوى العام للأسعار،أذن الصدمة النقدية ستؤثر في أسواق السلع والخدمات ذات المرونة المنخفضة في الأجل القصير ومن ثم ستؤثر في أسواق السلع والخدمات ذات المرونة المنخفضة والعالية في الأجل الطويل(Alex cukierman,2011,pp239) .

ج- أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية في التحليل الأقتصادي الدولي :

1- الصدمة التكنولوجية الأيجابية :

وفي التحليل الأقتصادي الدولي، تظهر مشكلة الأسعار النسبية من خلال الصدمات التكنولوجية وأرتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية وبشكل خاص أرتفاع أسعار برميل النفط الخام ، فالصدمة التنكولوجية الأيجابية والمتمثلة بالتحسن التكنولوجي سواء بالوقت أو أستخدام عناصر الأنتاج ، فأذا كانت درجة أستجابة الصناعات ككل للتحسن التكنولوجي سريعة فأن ذلك سيؤدي ألى أنخفاض التكاليف وزيادة الأنتاج وتخفيض المستوى العام للأسعار ، أما أذا كانت درجة أستجابة الصناعة متفاوت من صناعة لأخرى للتحسن التكنولوجي فسيؤدي ذلك الى التفاوت في أنخفاض التكاليف وبالتالي التفاوت في أسعار السلع والخدمات ، أي ظهور مشكلة الأسعار النسبية (Artial ، 2011، pp:557).

2- الصدمة التكنولوجية السلبية :

أما أذا كانت الصدمة التكنولوجية سلبية وتتمثل بنضوب الموارد الأقتصادية أو أرتفاع أسعار المواد الأولية عالميا أو عدم الأستغلال الأمثل للأختراعات والأبتكارات ، فأن ذلك سيؤدي الى أرتفاع تكاليف الصناعة مما يعني أرتفاع أسعار السلعة لهذه الصناعة عن باقي أسعار السلع للصناعات الأخرى وظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فأذا كانت السلعة المرتفعة التكاليف والمتأثرة بالصدمة ذات مرونة طلب منخفضة ، فسيؤدي ذلك ألى تغير هيكلية الأنفاق الأستهلاكي نحو هذه السلعة ، وبفعل عنصر المحاكاة سيطالب العمال في الصناعات الأخرى بزيادة الأجور ، فيزداد الطلب الكلي فالمستوى العام للأسعار(Artial ،2011، p p:557) .

ولذا فأحد أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية هي عدم أستجابة الشركات لصدمات العرض والطلب وتكييف التكاليف والأسعار بالشكل المناسب ، كما ويجب التمييز عند تحليلنا لمشكلة الأسعار النسبية بين الصدمات الحقيقية "الصدمات التكنولوجية ، أكتشاف موارد أقتصادية ، أساليب أنتاج حديثة " وبين الصدمات غير الحقيقية " أرتفاع أسعار الأسهم والسندات في السوق العالمية ، زيادة عرض النقد"(Artial ، 2011 ، p p:558).

كما وقد يؤدي أرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ألى ظهور مشكلة الأسعار النسبية ، فعند أرتفاع سعر برميل النفط الخام ستتفاوت درجة التأثير على القطاعات الأقتصادية وبالتالي درجة تكيف التكاليف والأنتاج والأسعار ، حيث يؤدي هذا الأرتفاع ألى زيادة تكاليف الطاقة للمصانع والشركات الأنتاجية "الصناعات التحويلية" مما يعني أرتفاع أسعار مخرجاتها وظهور مشكلة الأسعار النسبية (Laarercbea ll and N.Gregormya Nkiw,2010,pp54).

3- الأثار الأقتصادية لمشكلة الأسعار النسبية :

تعد الأسعار النسبية مؤشرا يوضح مدى الكفاءة في تخصيص الموارد الأقتصادية حاليا ومستقبلا، فقد يكون للأسعار النسبية أثراً أيجابياً والمتمثل في أعادة تخصيص الموارد الأقتصادية لتحقيق النمو والأزدهار وهو بالتالي قد يكون مؤشرا نحو أنتاج السلع والخدمات ذات الكسب (الربح) نتاج السلع الكثيفة العمل الى أنتاج السلع الكثيفة رأس المال في حالة كون عنصر العمل نادراً (R.A.washington,2011, pp:45).

ألا أن ظهور هذه المشكلة في الأقتصاد قد يولد آثاراً سلبياً على الأقتصاد والمجتمع في حالة عدم تفعيل السياسات الأقتصادية (النقدية والمالية) لتلافي وأيجاد الحلول لها، فظهور مشكلة الأسعار النسبية سيدفع بـ " لولب الأجور والأسعار " نحو الأرتفاع والزيادة مما يؤدي ألى تأثر أصحاب الدخول والمعاشات التقاعدية أكثر من تأثر العمال في القطاعات الأنتاجية والمعامل والذين سيكون لهم المقدرة في المطالبة بزيادة الأجور والرواتب للحفاظ على الدخل الحقيقي(R.A.washington,2011, p p:45).

كما وقد تؤدي الأسعار النسبية ألى أنخفاض كفاءة نظام الأسعار في الأقتصاد، وبالتالي تؤثر في النشاط الأقتصادي من خلال تخفيض الناتج وزيادة البطالة (Alex cukierman،2011،pp243) من خلال الأثار المتوقعة وغير المتوقعة لمستويات الأسعار ، فقد ناقش M. Friedman الأثار الأقتصادية للأسعار النسبية على الأنتاج والبطالة من خلال آلية عدم اليقين لمستويات التضخم والذي يقلل من كفاءة أستخدام عناصر الأنتاج بفعل التشويش " عدم اليقين" في توقع المستوى العام للأسعار ، كما وناقش Keynes أحتمال أن تقلبات كبيرة في الأسعار النسبية من شأنه يزيد من مخاطر التخصص والذي يؤدي ألى تباطوء العملية الأنتاجية(د.مظهر،2008 ص(33-34))، وأخيرا تعد مشكلة الأسعار النسبية وتوطنها في الأقتصاد أحد مصادر بقاء معدلات المستوى العام للأسعار مرتفعة وما له من آثار أقتصادية معروفة.

المحور الثاني

أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية في الأقتصاد العراقي :

1- الأقتصاد العراقي ، نظرة عامة :

يعود ظهور مشكلة الأسعار النسبية في الأقتصاد العراقي ألى طبيعة الهياكل الأنتاجية والسياسات الأقتصادية والظروف السياسية التي واجهت الأقتصاد العراقي في العقود السابقة قبل عام 2003 وبرزت بشكل واضح ومؤثر بعد عام 2003.

فخلال المدة 1980-2002 واجه الأقتصاد عدة أحداث سياسية ، تمثلت بالحرب العراقية – الأيرانية (للمدة 1980-1988) وما رافقها من توقف تصدير النفط عبر الخليج العربي وأنخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، وأستنزاف موارد الدولة البشرية والمالية لتمويل الحرب ، وتدمير الكثير من المنشئآت الصناعية والخدمية والبنى التحتية،كما وشهدت هذه المدة نشوب الحرب الدولية على العراق في كانون الثاني عام 1991 والحصار الأقتصادي الشامل في كانون الأول عام 1992 ، وما نتج عن ذلك من تدمير للبنى التحتية المتبقية " وسائل الأتصالات ، المنشئآت الصناعية والخدمية ، محطات توليد الكهرباء والمصافي ، ....ألخ" وتوقف معظم صادرات وأستيرادات العراق وتجميد الأموال العراقية في المصارف الأجنبية،وخلال تلك المدة واجه الأقتصاد عدة أحداث أقتصادية دولية ومحلية " سياسات أقتصادية مالية ونقدية " تمثلت تلك الأحداث الأقتصادية الدولية

في أنخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وتذبذب قيمة الدولار الأمريكي في السوق العالمية وأرتفاع أسعار السلع الكثيفة رأس المال والسلع الوسيطة في السوق العالمية .

أما الأحداث الأقتصادية المحلية والتي تتمثل بالقرارات الأقتصادية المطبقة خلال المدة 1980-1988 للحكومة السابقة والتي كانت معظمها رد فعل للأحداث السياسية ، فقد تمثلت بقرار الحكومة في " عسكرة الأقتصاد" من خلال تحويل الألة المدنية وقوة العمل الى خدمة بناء جهاز أنتاجي حربي ، أستنزاف الأحتياطي الدولاري بعد وقف تصدير النفط عبر الخليج العربي ، لجوء البنك المركزي ألى سياسة التمويل بالعجز، عدم فعالية السياسة النقدية وبشكل خاص سياسة أسعار الفائدة في جذب المدخرات المحلية ، أنخفاض الأستثمارات الحقيقية في تطوير البنى التحتية والقطاعات الأنتاجية ، أرتفاع الأنفاق الحكومي " المدني والعسكري " ، الأعتماد في سد فجوة الطلب على الأستيرادات ، وأخيرا أرتفاع معدلات التضخم (وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة).

كما وشهد العراق خلال المدة 1989-2002 عدة قرارات وسياسات أقتصادية محلية تمثلت، بالأستمرار بسياسة الأصدار النقدي الجديد ، بقاء الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية عاجزا عن مواجهة أرتفاع نسبة العملة في التداول وتدهور سعر الفائدة الحقيقي ، أزدياد حدة الأحتفاظ بالثروة على شكل سلع وعقارات ، أرتفاع معدلات البطالة ، أنخفاض الأستثمار الحكومي في مجالات تطوير البنى التحتية والقطاعات الأنتاجية ، بروز مشكلة أنخفاض الأنتاجية لتخلف أساليب الأنتاج ، عجز الأقتصاد عن توفير السلع الرأسمالية والوسيطة لأدامة قطاعات الأقتصاد الأنتاجية ، وتوطن مشكلة التضخم(وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة).

2- أسباب ظهور مشكلة الأسعار النسبية:

لقد أدت الأحداث السياسية والأقتصادية التي عصفت بالأقتصاد العراقي والمذكورة سابقاً ، ألى تشوه طبيعة بنية عناصر الأنتاج في الأقتصاد والذي رافقه تخلف أساليب وبنية الأنتاج والبنى التحتية ، مما ولد كل ذلك أنخفاض أنتاجية عنصر العمل والأرض ورأس المال والتنظيم، والذي أنعكس بشكل واضح في أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ، مما أظهر مشكلة الأقتصاد الحقيقية بعد عام 2003بشكل بارز ألا وهي عدم تناسب الزيادة في الناتج المحلي الأجمالي مع الزيادات الهائلة في العرض النقدي ، ومن

ثم بروز مشكلة التضخم في الأقتصاد والتي توطنت بفعل أسباب كثيرة أهمها مشكلة الأسعار النسبية .

وفيما يأتي تحليل لأهم الأسباب التي أبرزت مشكلة الأسعار النسبية بعد عام 2003:

أ- أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي:

حيث يلاحظ من الجدول (1) أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات (الزراعة ، الصناعات التحويلية ، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ، والذي يعزى ألى تخلف أساليب وفنون الأنتاج والتشوهات التي تعاني منها طبيعة عناصر الأنتاج في الأقتصاد والتي أثرت في تكاليف الأنتاج ومن ثم الأنتاجية والأسعار.

الجدول (1):تطور أنتاج ونسبة مساهمة القطاع"الزراعي ،الصناعات التحويلية ، الخدمات " في تكوين الناتج المحلي الأجمالي، للمدة 2003-2010، مليون ديناراً عراقي

التفصيل	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأنتاج الزراعي	-	9،2981	7،2087	1،2184	4،1679	6،1250	6،1686	8،1932
نسبة مساهمة الأنتاج الزراعي في GDP،%	-	5،9	7،6	6،6	0،5	4،3	4،4	0،5
الأنتاج الصناعي	-	7،627	16،31	09،33	58،33	8،69	0،115	3،77
نسبةمساهمة الأنتاج الصناعي في ،GDP%	-	4،1	0،2	1،0	1،0	1،0	19،0	3،0
أنتاج الخدمات	9،9604	8،10326	9940.2	3،11119	2،11722	4،12543	6،17863	2،17473
نسبةمساهمة الخدمات في GDP،%	6،30	9،32	9،31	6،33	9،34	1،34	6،46	2،45

المصدر:النشرة السنوية،المديرية العامةللأحصاء والأبحاث، البنك المركزي ، سنوات عديدة.

حيث يتخذ شكل منحنى العرض الكلي من السلع والخدمات في الأقتصاد شكل منحنى متجها ألى الأعلى ذا ميل حاد وكما مبين في الشكل (1) الأتي ، والذي يعزى ليس ألى وصول الأقتصاد ألى درجة الأستخدام الأمثل للموارد الأقتصادية (كما في الدول الصناعية) وأنما ألى تخلف وتهدم أساليب وفنون الأنتاج والبنية التحتية.

الشكل (1): منحنى العرض الكلي في الأقتصاد العراقي.

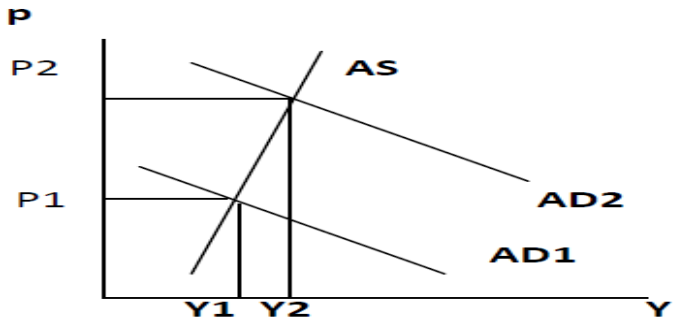

لقد ولد كل ذلك نقصاً حاداً في المعروض السلعي المحلي وفي ظل الكتلة النقدية الهائلة والتي ترجمت في أرتفاع نسبة العملة في التداول والموضح في الجدول (2) أزدادت فجوة الطلب الكلي ، وبالتالي أرتفاع أسعار السلع والخدمات ذات المرونات المنخفضة والوزن الأكبر في سلم الأستهلاك العائلي"سلة الأستهلاك" .

الجدول (2) : نسبة العملة في التداول الى العملة المصدرة من البنك المركزي في الأقتصاد العراقي ، للمدة 2003-2010 ، مليون ديناراً

السنوات	العملة المصدرة	الأدخار المحلي	نسبة العملة في التداول الى العملة المصدرة %
2003	191،3423	914،1216	5،64
2004	726،7040	161،1399	2،80
2005	512،10256	453،1894	6،81
2006	555،11916	730،2250	2،81
2007	225،15632	051،3199	54،79
2008	418،21304	603،5082	2،76
2009	401،24169	932،5697	5،76
2010	760،27344	963،4799	5،82

المصدر:النشرة السنوية،المديرية العامةللأحصاء والأبحاث، البنك المركزي ، سنوات عديدة.

ب- الأنفاق الحكومي الجاري:

في ظل عجز الأنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات (بسبب تخلف أساليب الأنتاج وتهدم البنى التحتية اللازمة لتطور الأنتاج المحلي) والرغبة في رفع المستوى المعاشي للمواطن وزيادة القدرة الشرائية لشراء السلع المستوردة ، عمدت الحكومات بعد عام 2003 ألى أتباع سياسة زيادة الأجور والرواتب للعاملين في القطاع العام ، حيث يلاحظ من الجدول (3) أرتفاع الأنفاق الحكومي الجاري خلال المدة 2003-2010.

الجدول(3): تطور الأنفاق الحكومي العام في العراق ، للمدة 2003-2010،مليون ديناراً عراقي

التفصيل	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأنفاق الحكومي	2،9232	491،32117	175،26375	679،38806	232،39031	375،59403	025،52567	201،70134

المصدر:النشرة السنوية،المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، البنك المركزي ، سنوات عديدة.

كما وعمدت الحكومات بعد عام 2003 ألى أتباع سياسات التشغيل والتوظيف لتخفيض معدلات البطالة في الأقتصاد من جانب ، ومن جانب آخر لأعتبارات أمنية وسياسية ، حيث يلاحظ من الجدول (4) أرتفاع عدد المشتغلين في القطاع العام الحكومي .

الجدول (4): أعداد الموظفين والمنتسبين في القطاع العام الحكومي ، للأعوام 2011و2012

	أرقام نائب رئيس الوزراء 2011/12/26	وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء		
		أرقام وزير التخطيط 2012/5/18	رقم محتسب على أساس نسبة مسح شبكة معرفة العراق 2011	المجموعات الإحصائية السنوية
عدد الموظفين والمستخدمين	2.5مليون	4.5 مليون	3.2 مليون (40%×8.08 مليون)	غير متوفرة بعد 2001
القوات المسلحة		1.5مليون		؟
عدد المتقاعدين	2.0مليون	?		1.74 (2010)مليون
مستلمي "إعانات ومنافع اجتماعية"	1.0مليون			؟

ملاحظة: رقم المتقاعدين لعام 2010 من المجموعة الإحصائية السنوية 2011/2010، الباب (12).

المصدر: 1-المجموعة الأحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، 2011.

2- تصريحات وزير التخطيط في 18-5-2012 لوكالة الكوفة للأنباء

لقد أدى كل ذلك ألى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات التي تفتقدها العائلة العراقية (الأجهزة الكهربائية ، السيارات ، الغذاء ، الأيجار" السكن المنفصل ") مما ولد زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة والوقود والغذاء والأيجار ، وبسبب عجز الناتج المحلي على توفيرها ، أرتفعت أسعار هذه السلع لتصبح عائقاً أمام الأقتصاد في التطور والبناء.

ج_ التحولات القطاعية لعنصر العمل:

تعد التحولات القطاعية لعنصر العمل إحدى الأسباب الرئيسية لبروز مشكلة الأسعار النسبية في الأقتصاد ، فبسبب تخلف أساليب الأنتاج في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية للقطاع العام والخاص وأرتفاع تكاليف الأنتاج وعدم جدوى المنافسة مع المنتوج الأجنبي ، تحول العمال والمزارعين ألى العمل في أجهزة الدولة (الجيش ، الشرطة ، القطاع العام الأداري) مما أدى ألى زيادة الطلب الأستهلاكي من جهة ، ومن جهة أخرى أنخفاض الأنتاج الزراعي والصناعي وأتساع فجوة الطلب الأستهلاكي.

فأنخفاض درجة أستجابة القطاع الخاص لأرتفاع أسعار الطاقة والوقود وما يعني ذلك من أرتفاع التكاليف الكلية، قد أدى ألى توقف معظم الصناعات في القطاع الخاص وأنخفاض الأنتاج الزراعي ، ويعزى ذلك ألى أن معظم الصناعات في القطاع الخاص والمزارع كانت تحظى بالدعم المادي والسلعي والسماحات الضريبية والتي كان لها أثر في تقليل التكاليف ومن ثم الأستمرار في الأنتاج ، وبعد عام 2003 وبالأضافة ألى أسباب أخرى تتعلق بالأغراق السلعي الأجنبي أنخفضت درجة المنافسة للسلع المحلية مع السلع الأجنبية(وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة).

هـ - التوقعات المتشائمة ولزوجة الأسعار وعنصر المحاكاة :

فنتيجة لسياسة الأصدار النقدي والتي أتبعت قبل عام 2003 وفي ظل تدمير البنى التحتية وتخلف أساليب الأنتاج ، أدى ألى عجز الناتج المحلي الأجمالي عن تلبية الطلب الكلي وبالتالي ألى أرتفاع المستوى العام للأسعار ، كما ولد ذلك حالة من التشويش وعدم الأدراك لدى المستهلك والمنتج حول توقعات المستوى العام للأسعار ، مما أثر ذلك على قرارات المستهلك والمنتج فيما يخص الكمية المنتجة والمستهلكة وما أذا كان السعر المرتفع للسلعة دائمي أو مؤقت (وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة) .

كما وتعد لزوجة الأسعار في الأقتصاد العراقي أحد الأسباب الواضحة في بروز مشكلة الأسعار النسبية ، فعند تدهور الوضع الأمني أو في المناسبات الدينية والأعياد تأخذ الأسعار وبالذات للسلع ذات المرونات المنخفضة بالأرتفاع بشكل بارز ، لكن بزوال الحدث درجة أنخفاضها لا تكون بنفس درجة أرتفاعها مما يؤثر ذلك على المستوى العام للأسعار.

ولذلك ، ينتقل تأثير أرتفاع أسعار السلع والخدمات ذات المرونات المنخفضة وبفعل عنصر المحاكاة ألى باقي السلع والخدمات الأخرى ، فأرتفاع أسعار الأيجار سيؤدي ألى أرتفاع أسعار الغذاء والدواء والطاقة والملابس والنقل وما ألى ذلك من سلع ، ويعتمد مدى أنتشار أرتفاع السلع الضرورية ألى باقي السلع حسب مرونات الطلب ووزن السلعة ضمن هيكل الأستهلاك العائلي (وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة).

و- تغير بنية وهيكلية دالة الطلب النقدي :

فنتيجة لسياسة زيادة الأجور والرواتب والتشغيل وفي ظل الكتلة النقدية الكبيرة في الأقتصاد والذي رافقه أرتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية، أدى كل ذلك ألى تغير بنية وهيكلية الطلب النقدي ، حيث أزداد الطلب النقدي لأغراض المعاملات والأحتياط على حساب الطلب النقدي لأغراض المضاربة (البنك المركزي سنوات متفرقة)، وهو ما يتوضح من خلال الجدول (5) حيث نلاحظ أرتفاع نسبة العملة في التداول وأنخفاضها الملحوظ لدى الجهاز المصرفي ، والذي ولد ضغطا كبيرا على المستوى العام للأسعار وبالذات للسلع الضرورية وذات الوزن الأكبر في سلم الأستهلاك العائلي.

الجدول(5) : الأدخارالمحلي(الودائع الثابتة والتوفير)في الأقتصاد العراقي ، للمدة 2003-2010، مليون ديناراً عراقياً.

السنوات	العملة المصدرة	الأدخار المحلي	نسبة الأدخار المحلي الى العملة المصدرة
٢٠٠٣	٣٤٢٣،١٩١	١٢١٦،٩١٤	٣٥،٥
٢٠٠٤	٧٠٤٠،٧٢٦	١٣٩٩،١٦١	١٩،٨
٢٠٠٥	١٠٢٥٦،٥١٢	١٨٩٤،٤٥٣	١٨،٤
٢٠٠٦	١١٩١٦،٥٥٥	٢٢٥٠،٧٣٠	١٨،٨
٢٠٠٧	١٥٦٣٢،٢٢٥	٣١٩٩،٠٥١	٢٠،٤٦
٢٠٠٨	٢١٣٠٤،٤١٨	٥٠٨٢،٦٠٣	٢٣،٨
٢٠٠٩	٢٤١٦٩،٤٠١	٥٦٩٧،٩٣٢	٢٣،٥
٢٠١٠	٢٧٣٤٤،٧٦٠	٤٧٩٩،٩٦٣	١٧،٥

المصدر: Central Bank of Iraq ,statistics &Research Department ,Annual Bulletin, deferent year.

- **الودائع الثابتة والتوفير للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص**

ز- تلكوء البرامج الحكومية لأعادة أعمار العراق :

فبسبب تلكوء البرامج الحكومية"خطط التنمية الشاملة خلال المدة 2007- -2014" لأعادة بناء البنى التحتية وتنشيط الأقتصاد وفي ظل الأستمرار بسياسة التوظيف وزيادة الأجور والرواتب ، كل ذلك أدى ألى أرتفاع نسبة الأنفاق الجاري على حساب الأنفاق الأستثماري في الموازنة الحكومية،وبقاء المستوى الفني للأنتاج وأساليب الأنتاج على ماهي عليه مما اصبح عائقاً أمام النهوض بالأقتصاد.

المحور الثالث
دور السياسة النقدية والمالية في معالجة مشكلة الأسعار النسبية:

تعد سياسة الأصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز)والمطبقة قبل عام 2003 أحد الأسباب الرئيسية لظهور مشكلة الأسعار النسبية في الأقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، فبسبب الحصار الأقتصادي وتهدم البنى التحتية وتذبذب أسعار النفط في السوق العالمية والسياسات الأقتصادية الخاطئة ، وفي ظل أستمرار الحكومة قبل عام 2003 في نهج أعادة الأعمار ، أدى كل ذلك ألى أعتماد الأصدار النقدي الجديد كسياسة أقتصادية لتمويل عملية البناء مما أوجد كتلة نقدية كبيرة في السوق لا تتناسب مع الحجم الحقيقي للناتج المحلي الأجمالي ،فبسبب تخلف أساليب الأنتاج وتهدم البنى التحتية والأختلالات في هيكلية تكوين الناتج المحلي الأجمالي وتشوه بنية عناصر الأنتاج ، كل ذلك أدى ألى أن تكون نسبة الزيادة في عرض النقد أكبر بكثير من نسبة الزيادة في الأنتاج الحقيقي مما ولد زيادة في حجم الطلب الكلي وأرتفاع المستوى العام للأسعار.

وبعد عام 2003 وما رافقها من تدمير لمعظم الصناعات والمشاريع المنتجة للطاقة والغذاء والوقود ، وفي ظل تأخر الحكومة في أعادة أعمار معظم المنشئآت الصناعية المنتجة للطاقة والوقود (بأستثناء الأهتمام بأعادة أعمار المشاريع المنتجة للنفط الخام) وأستصلاح الأراضي بالأضافة ألى الفساد المالي والأداري والأختلال في تخصيصات الموازنة الحكومية، كل ذلك أدى ألى أن تكون حجم الكتلة النقدية أكبر من الأنتاج الحقيقي للسلع والخدمات ،مما أنعكس ذلك في زيادة الطلب على الغذاء والطاقة والأضاءة والنقل والمواصلات والأيجار .

وفي ظل النهج الحكومي بزيادة الأجور والرواتب والتشغيل ، والذي أدى ألى تغير هيكلية الأستهلاك العائلي نحو شراء السلع الكهربائية والسيارات وتفضيلات السكن المنفصل ، كل ذلك دفع بالطلب على الطاقة والوقود والأيجاروالخدمات الطبية والصيدلة ألى الزيادة أعلى من نسبة الزيادة في أسعار السلع والخدمات الأخرى(البنك المركزي سنوات متفرقة) ، وكما مبين في الجدول (6) والذي يوضح الأرتفاع الكبير في الرقم القياسي لأسعار الطاقة والوقود والأيجاروالخدمات الطبية.

الجدول (6) : تطور الرقم القياسي لأسعار الوقود والأضاءة والنقل والمواصلات والأيجاروالخدمات الطبية والصيدلة ، للمدة 2003-209 ، (100=1993)

السنوات	*الرقم القياسي لاسعار الوقود والأضاءة*	الرقم القياسي لأسعار النقل والمواصلات	الرقم القياسيالأيجار	الرقم القياسي لأسعار الخدمات الطبية والصيدلة

24728.5	5،20233	6،6285	5،49010	2003
32594.6	2،34336	7،7096	5،32226	2004
35022.5	6،48911	7،10903	4،64161	2005
41513.4	4،66075	0،24996	183515.3	2006
46283.3	8،81898	7،32325	314864.0	2007
52126.2	2،93993	5،31895	0،247455	2008
51809.7	5،101390	4،31182	4،155096	2009

المصدر:النشرة السنوية،المديرية العامةللأحصاء والأبحاث، البنك المركزي ، سنوات عديدة.

وأخيرا ظهور مشكلة الأسعار النسبية كما مبين في درجة أنحراف الرقم القياسي لأسعار الوقود والأضاءة والنقل والمواصلات والأيجار والخدمات الطبية والصيدلة عن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، حيث بلغ الخطأ المعياري (التشتت) والذي يوضح درجة أنحراف القيم (الرقم القياسي لأسعار الوقود والأضاءة والنقل والمواصلات والأيجار والخدمات الطبية والصيدلة) عن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك(30437،2994

- 96641،1174 -1340 ،11269-2963 ،932760) على التوالي وكما موضح في الشكل (2).

وبفعل عنصر المحاكاة أزدادت أسعار مخرجات باقي الصناعات والمنشئآت الخدمية والسلعية بفعل أرتفاع تكاليف الأنتاج ، مما ولد ضغطا على درجة المنافسة مع المنتوج الأجنبي وبالتالي عدم جدوى الأنتاج وترك السوق المحلية للسلع المستوردة والذي يعد مصدراً آخراً لأرتفاع المستوى العام للأسعار " التضخم المستورد".

شكل (٢): درجة أنحراف الرقم القياسي لأسعار الوقود والأضاءة والنقل والمواصلات والأيجار والخدمات الطبية والصيدلة عن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩.

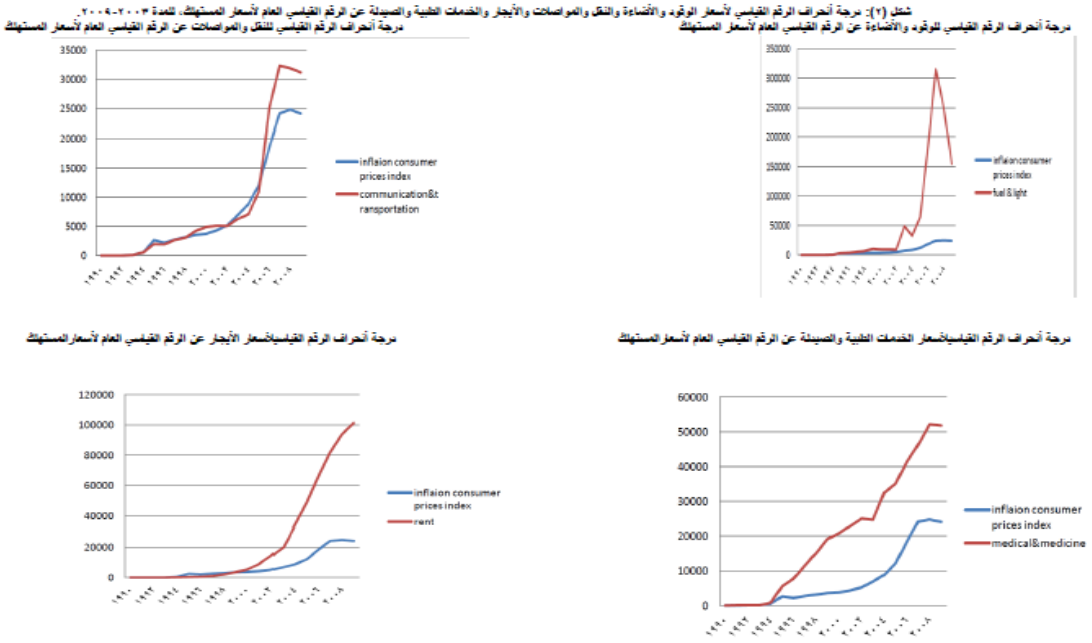

وفي محاولة لتوصيف مشكلة الأسعار النسبية في الأقتصاد العراقي وأثرها في رفع المستوى العام للأسعار،فبسبب عدم الأستقرار السياسي خلال المدة (1980-2003) وما نتج عنه من : أتباع سياسات أقتصادية تتصف بـ "سياسات لأطفاء الحرائق " لتقليل أثار الأحداث السياسية التي واجهت الأقتصاد العراقي ،وتهدم للبنى التحتية الضرورية للنهوض بالأقتصاد (المصافي النفطية ، الموانىء، الكهرباء، النقل ، الأتصالات ، المنشئآت والمجمعات الصناعية ، مراكز الأبحاث ،...ألخ) بالأضافة ألى تخلف أساليب وفنون الأنتاج وأنخفاض أستخدام التكنولوجيا المتطورة في الأنتاج ،وتشوه طبيعة عناصر الأنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) ،وتخلف الجهاز المصرفي والمالي وعدم فعاليته في جذب المدخرات وتمويل التنمية ، وأرتفاع معدلات البطالة والتضخم والذي أدى كل ذلك ألى أنخفاض الأنتاجية وأرتفاع متوسط تكاليف الأنتاج، مما أدى الى أرتفاع أسعار السلع والخدمات، والذي أنعكس كل ذلك في أنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأنتاجية في تكوين الناتج المحلي الأجمالي .

وبعد عام 2003 وأجهت الحكومات العراقية أرث من المشاكل الأقتصادية تمثلت بـ : عجز الأنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي المتزايد ، عجز قطاع الكهرباء والوقود عن تلبية الطلب المحلي الأستهلاكي والأنتاجي ،أرتفاع متوسط تكاليف الأنتاج ، أنهيار سعر صرف الدينار العراقي ، توطن مشكلة البطالة والتضخم ، والتي

بفعل عدم الأستقرار الأمني والسياسي والفساد الأداري والمالي وتلكؤالحكومات في تهيئة البنى التحتية للنهوض بالأقتصاد ، أزدادت تلك المشاكل ظهورا وتأثيرا في الأقتصاد والمجتمع .

لقد دفع كل ذلك بالحكومات بعد عام 2003 الى أتباع عدة سياسات أقتصادية كانت تتصف بـ "سياسات مؤقتة للتخفيف ومعالجة المشاكل الأقتصادية المتوطنة " ، فبسبب عجز الأنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي ، أتبعت الحكومات سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة (طوعيا في محاولة للأنظمام الى منظمة التجارة العالمية وقسريا لتلبية الطلب المحلي) والتي من خلالها تم السماح بدخول سلع مستوردة متجانسة لسلع الصناعات المحلية وبأسعار أقل من أسعار السلع المحلية " الأغراق السلعي " ،مما دفع بالكثير من المشاريع والمنشئآت الزراعية والصناعية الى التوقف عن الأنتاج بسبب أنخفاض درجة المنافسة لصالح السلع المستوردة والذي يعزى الى أرتفاع متوسط تكاليف الأنتاج المحلي بسبب أرتفاع اسعار الوقود والكهرباء والنقل والأجور.

ومن أجل رفع المستوى المعاشي للمواطن (الموظفين في القطاع العام وبشكل أقل أصحاب المعاشات التقاعدية) من جهة ومن جهة أخرى لزيادة مقدرة هذه الفئة من المجتمع في أستهلاك السلع المستوردة ، عمدت الحكومات الى زيادة مستويات الأجور والرواتب والحوافز "فقاعة الأجور عن الأنتاجية" ، مما ولد ذلك وبفعل عنصر المحاكاة ضغطا على مستويات الأجور في الأقتصاد نحو الأرتفاع وأصبح أحد العوائق الأساسية لتقليل متوسط تكاليف الأنتاج المحلي .

يضاف الى ذلك أن أرتفاع فقاعة الأجور في القطاع العام كان يتصف بالأنتقائية لبعض الوزارات دون الأخرى وذلك لعدم سن قانون موحد للأجور والرواتب والحوافز ،والذي يعد أحد محركات ظهور مشكلة الأسعار النسبية في الأقتصاد ، فزيادة الأجور في الوزارات السيادية أدى الى تغير هيكلية الأنفاق الأستهلاكي نحو السلع الكمالية (الأجهزة الكهربائية والسيارات الحديثة والسكن المنفصل) مما أدى الى أرتفاع أسعارها في السوق المحلية بالأضافة الى أرتفاع أسعار الوقود وسعر الكهرباء في القطاع الخاص ، وبفعل عنصر المحاكاة وللحاق بسباق الأسعار والأجور أزدادت المطالبة برفع الأجور والرواتب في القطاع الخاص (تجارة الجملة والمفرد والخدمات الطبية والبناء والتشييد والغذاء)والذي أنعكس في أرتفاع المستوى العام للأسعار.

كما أن نهج الحكومات بعد عام 2003 في زيادة التشغيل والتوظيف في القطاع العام (وبشكل خاص وزارة الدفاع واالداخلية والمؤسسات الأمنية) لتقليل معدلات البطالة في الأقتصاد ، أدى الى أرتفاع الأنفاق الحكومي الجاري (وبالذات فقرة الأجور والرواتب والحوافز) عن مخصصات الأنفاق الأستثماري والذي ولد ضغطا على السلع الأساسية (الكهرباءوالوقود والنقل والمواصلات والسكن المنفصل" الأيجار" والخدمات الطبية والصيدلة) مما أدى الى أرتفاع أسعارها في ظل تلكؤ الوزارات الأنتاجية والخدمية عن أعادة تهيئة وبناء البنى التحتية ، مما أدى الى زيادة فجوة الطلب أتساعا وأرتفاع المستوى العام للأسعار.

ولذا فمشكلة "الأسعار النسبية للسلع الضرورية في العملية الأنتاجية والأستهلاكية " جعلت من هدف البنك المركزي في تخفيض المستوى العام للأسعار وتقليل الظغوط التضخمية ومن ثم أستقرار الأقتصاد للبدء بعملية النهوض بالأقتصاد ، أمرا صعب التحقيق مالم يبدأ بشكل جدي في معالجة أسعار وأنتاج تلك السلع لما لها من أثار على التكاليف والأنتاج للصناعات والمنشئات المحلية.

ولذا تعد السياسة النقدية والمالية أحدى الركائز المهمة التي قد تساعد الأقتصاد في التخلص من مشكلة الأسعار النسبية ، كما أنها " مشكلة الأسعار النسبية" تعد أحدى العقبات أمام البنك المركزي في تحقيق الهدف الرئيسي له ألا وهو تخفيض ومن ثم أستقرار معدلات التضخم .

فالسياسة النقدية والتي تديرها البنوك المركزية أحد السياسات الأقتصادية المهمة من أجل تحقيق هدف أستقرار وتخفيض معدلات التضخم و تحفيز وأستقرار الأنتاج من خلال أدارة عرض النقود بالشكل الذي يحقق الهدف المنشود ، ولكن تحقيق كلا الهدفين المتناقضين يمثل أهم التحديات التي تواجه البنوك المركزية ، مما دفعها بأختيار أحد الخيارات (أستهداف التضخم "البنك المركزي الأوربي"، أو ، أستهداف التشغيل والأنتاج "بنك الأحتياطي الأتحادي الأمريكي " ، أو ، الموائمة بين أستهداف التضخم والتشغيل والأنتاج "البنوك المركزية للأقتصادات الصاعدة ") كهدف للبنك المركزي .

ولذا فهدف البنك المركزي العراقي بأستهداف التضخم وتسخير السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف والذي على الرغم من نجاحه " الوهمي " في تخفيض معدلات التضخم " الموزون " ، ألا أنه تناسى هدف تحفيز الأنتاج والتشغيل ، مما زاد من حدة الأختلالات الأنتاجية الهيكلية وأدى الى تعمق مشكلة ركود الأنتاج والبطالة والضغوط التضخمية .

مما يتطلب من البنك المركزي العراقي بأعادة النظر بتوجهاته وأهدافه وسياساته وآلياته وبالشكل الذي يحافظ على أستقلاليته ويحقق الموائمة بين هدف تخفيض وأستقرار معدلات التضخم وتحفيز النمو والأنتاج من خلال توجيه أهدافه وسياساته وآلياته لتقليل المشاكل المعوقة لتطور الأنتاج والنمو والتشغيل ، ومنها مشكلة الأسعار النسبية لبعض السلع الضرورية في العملية الأنتاجية، من خلال :

- أنتهاج سياسة نقدية تتسم بالمصداقية والمرونة الأنتقائية ومتسقة مع السياسة المالية وبالشكل الذي يحافظ على أستقلالية عمل البنك المركزي (مؤشر الأستقلالية : يصنف أستقلال البنك المركزي عن العملية السياسية بأستخدام معايير متعددة بما في ذلك التفويض القانوني ، وكيفية صياغته للسياسة النقدية ، وما أذا كان يقدم القروض لتمويل نفقات الحكومة الجارية ، وخضوعه للمساءلة أمام المجتمع ، ويتراوح المؤشر بين " الصفر " و" 1" ، حيث " الصفر " هي أدنى درجات الأستقلال و " 1" أعلاها).
- أعتماد أستراتيجية أستهداف الأرقام القياسية النسبية لبعض السلع الضرورية في العملية الأنتاجية (الأرقام القياسية لأسعار الطاقة والوقود والنقل والمواصلات والأيجار والخدمات الطبية والصيدلة) وبالتنسيق مع سياسة أستهداف التضخم .
- أتباع سياسة سعر صرف أنتقائية متناغمة مع أحتياجات الأقتصاد لمستلزمات الأنتاج من السلع الضرورية المسببة لمشكلة عجز الأنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي .
- أتباع سياسة أستهداف سعر الفائدة الأنتقائي والمتحرك على الودائع الدائنة ، للتخفيف من الضغوط التضخمية ، وتقليل ظاهرة الدولرة في الأقتصاد ، ومن أجل حل الأشكالية الدينية " تحريم الربا " ، حيث أن معظم الحسابات الأدخارية تكون جارية وليست ثابتة وبالتالي عدم الأستفادة منها في تمويل الأستثمار الحقيقي المتوسط والطويل الأجل .
- أتباع سياسة أسعار فائدة مدينة أنتقائية لتمويل المشاريع الأنتاجية ، ودعم توفير المزيد من الفرص الأستثمارية الحكومية للمصارف المحلية ، وتقليل القروض الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي لأغراض الأستهلاك ، وتيسير الأقراض الأنتقائي الموجه نحو الأستثمار الحقيقي مما يؤدي الى تنشيط الأنتاج المحلي وخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص وتقليل البطالة والضغط على الموازنة الحكومية الجارية .
- التقليل من حدة التضخم المستورد والناجم عن تراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل عملات البلدان التي تعد المصادر الرئيسية للأستيرادات من خلال تحديد أسعار صرف مرتفعة للعملة الوطنية أنتقائية لأستيراد السلع الكمالية والأستهلاكية والتي ممكن للأنتاج المحلي توفيرها في السوق المحلي بقليل من الدعم القانوني والمالي والضريبي .
- أبتكار أدوات أدخارية ذات عوائد متحركة متوسطة وطويلة الأجل للمودعين والمستثمرين " سوق للسندات الحكومية "لتمويل التنمية بعيدا عن الأستخدامات القصيرة الأجل الأستهلاكية.
- الأفصاح والشفافية في التقارير الصادرة من البنك المركزي حول تطور الأرقام القياسية للأسعار النسبية ومعدلات التضخم الموزون وغير الموزون ، وأسعار الفائدة والصرف الأنتقائيين ، لبناء الثقة بالأقتصاد وتقليل أثر التشوش وعدم الأدراك في معرفة المؤشرات أعلاه.

السياسة النقدية ليست هي الأداة الوحيدة لمعالجة مشكلة الأسعار النسبية ، بل هناك أداة أخرى تتمثل في سياسة المالية العامة " فرض الضرائب والأنفاق " والتي يجب عليها تطوير أليأتها ووسائلها وأدواتها بالشكل الذي يفعل دورها في معالجة الأختلالات الأقتصادية الهيكلية ويعين السياسة النقدية في معالجة مشكلة الأسعار النسبية ومن ثم تحقيق الهدف الأول الأوهو تخفيض وأستقرار معدلات التضخم وتحفيز النمو والأنتاج ، من خلال :

- تطوير التشريعات الخاصة بالضرائب والتملك وحقوق الملكية وبشكل أنتقائي بهدف تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب نحو الأستثمار الحقيقي وخاصة الأستثمار في أنتاج السلع الضرورية والوسيطة في العملية الأنتاجية والتي تتسم بالحساسية تجاه أرتفاع التكاليف .
- زيادة المرونة في سن تشريعات التغيرات في الضرائب والأنفاق بالشكل الذي يوائم مع حاجة الأقتصاد لبناء القاعدة الأنتاجية اللازمة للأستثمار المحلي والأجنبي.
- يجب تطبيق سياسات للمالية العامة والقطاع المالي بحيث تنجح في السيطرة على مواطن الضعف التي تجعلها عرضة للتقلبات الأقتصادية العالمية وأستخدام الأيرادات النفطية لتحقيق وتمويل التنمية ، من خلال تنويع مصادر الأيرادات العامة وتوجيه الأنفاق العام نحو زيادة التخصيصات الأستمارية على حساب الأنفاق الجاري وبالذات فقرة الأجور والرواتب والحوافز ، تطوير سوق العراق للأوراق المالية والمؤسسات المالية الوسيطة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو الأستثمار الحقيقي.
- تطويرالتشريعات بتخفيض المعوقات المتعلقة بتقديم القروض وخاصة الموجهة نحو الأستثمارات الحقيقية.
- أصدار السندات الحكومية " كأداة من أدوات السياسة المالية " بالعملة المحلية والأجنبية بهدف تنويع مصادر الأيرادات للموازنة العامة وتقليل السيولة المحلية والطلب وظاهرة الدولرة والتضخم وتمويل الأستثمار الحقيقي الحكومي وخاصة لتهيئة البنى التحتية والتي تعد القاعدة للنهوض بالأقتصاد .

ولذا يجب أن يرافق السياسة النقدية الأنكماشية وتحديد هدف تخفيض التضخم أتباع سياسة نقدية ومالية متطورة في أليأتها ووسائلها وأدواتها تتناسب مع مراحل البرامج الحكومية في أعادة الأعمار والبناء والنهوض

بالأقتصاد ، ولذا فأن التنسيق بين السياسة النقدية والمالية والسياسات يعد حجر الأساس لنجاح البرامج الأقتصادية .

الأستنتاجات :

أن بقاء مشكلة الأسعار النسبية في الأقتصاد ستدفع بعجلة الأجور والأسعار نحو الزيادة مما يؤدي ألى تأثر أصحاب الدخول والمعاشات التقاعدية (واللذان يشكلان نسبة كبيرة من السكان) نحو أنخفاض الدخل الحقيقي وزيادة مستويات الفقر .

1- كما أن بقاء أسعار السلع الضرورية وبالذات الطاقة والنقل والوقود والأيجار مرتفعة ستؤدي ألى بقاء مستويات التكاليف على حالها وعدم جدوى الأنتاج لأنخفاض درجة المنافسة مع المنتوج الأجنبي .
2- كما ويعد أرتفاع أسعار السلع الضرورية بالمقارنة مع مستويات أسعار السلع والخدمات الأخرى آلية نشر لبقاء وتزايد معدلات التضخم في الأقتصاد.
3- يجب على المؤسسات المختصة بحساب الرقم القياسي للأسعار أن تدرج ضمن بياناتها بالأضافة ألى مقياس معدل التضخم الأساسي " والذي يستبعد منه بعض السلع ذات الأسعار المتذبذبة " مقياس آخر يأخذ تذبذب أسعار السلع الضرورية في قياس معدلات التضخم ، لتقليل حالة عدم الأدراك" التشويش" والتوقعات المتشائمة وزيادة الأدراك وبالتالي أتخاذ قرار الأنتاج والأستهلاك يتناسب مع واقع الأقتصاد.
4- كما ويلاحظ أنه لم يؤدي الأستثمار وزيادة أنتاج وأستخراج النفط الخام بعد عام 2003 والذي يعد صدمة تكنولوجية أيجابية ألى تطوير القطاعات الأقتصادية الأخرى ، بسبب أن معظم الأستثمار في هذا القطاع ينحصر في الأستخراج وأستغلال الحقول النفطية ولم يؤدي ألى بناء صناعات بتروكيمياوية وتطوير المصافي واللذان يعدان مدخلات لقطاعات الأقتصاد الأخرى .

المصادر :

1- R.A.washington،"Inflation versus relative price shifts "،The Economist oct 18 th 2011.
2- Paul R. Masson ،Miguel .A . Savastano and Sunil Sbarma، "The scope for inflation targeting in developing countries" ،IMF working paper ،international monetary fund ، Washington، U.S.A، 1997.
3- Michal T.klley ،"Estimating the common trend rate of inflation for consumer prices excluding food and energy prices "، finance and economics discussion series ، divisions of research &statistics and monetary affairs، federal reserve board ، Washington ،D.C،2008.
4- Daniel Indiviglio،"Is It inflation ،or Are Relative prices increasing ? "، the Economist،Mar 29 th ،2011.
5- Laarercbea ll and N.Gregormya Nkiw،" Relative – price changes as aggregate supply shocks "، Quarter Journal of Economics ،U.S.A، 2010.
6- Chng-Tai Hsieh and peter J.Klenow ،" Relative prices and Relative prosperity "، University of California ،Quarter Journal of Economics ،U.S.A،1997.
7-Artial ،"Relative price variability and Phillips Curve " ،Journal of Economic studies ، volume 38 ،Issue 5 . Sep 2011.
8- جيمس جوارتيني و ر.ستروب ، " الأقتصاد الجزئي "، دار المريخ للنشر والطباعة ، المملكة العربية السعودية ، 2010.
9- Alex cukierman ،" Relative price variability ، Inflation and the a locative efficiency of the price system " Journal of monetary economics ، Holland ،2011.
10- د.مظهر محمد صالح ،" السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الأستقرار الأقتصادي "، البنك المركزي ، دائرة الأحصاء و الأبحاث الأقتصادية ، العراق ، بغداد ، 2008.
11- وزارة التخطيط ، تقرير دائرة الأحصاء والأبحاث التكنولوجية ، العراق ، بغداد ، سنوات متفرقة .
12- البنك المركزي ،تقرير دائرة الأحصاء والأبحاث الأقتصادية ، التقرير السنوي ، سنوات متفرقة .

The role of monetary and fiscal policy in reducing the impact of the problem of relative prices in increasing the general level of prices in the Iraqi economy for the period 2003-2010

L. Dr. Samir Siham Dawood, University of Baghdad, College of Administration and Economics

Abstract

Since the beginning of the nineties of the twentieth century and when economies applied the approach of economic liberalization to move the economy from a centrally directed system to a free market economy, another reason for the high inflation rates emerged in the economic analysis represented in the effect of the relative prices of some essential commodities, which prompted many economies to set a goal It is essential for monetary and fiscal policy, which is the attempt to address the problem of relative prices, with the aim of bringing the inflation rate to low and stable levels, through activating the exchange rate and interest rate policy along with taxes, financial support, and investment allocation.

The Iraqi economy is one of the economies that suffer from the problem of inflation, as Iraq has faced since the beginning of the nineties decade of hyperinflation, and despite the Central Bank's followers of a deflationary monetary policy with the aim of reducing inflation rates, this policy faced several challenges that made the process of reduction and then stability Inflation rates are slow, and these challenges are represented by: supply bottlenecks in the real sector (supply shock), which mainly centered in the deficit of the fuel and energy supply sector and its negative repercussions on transportation costs, production and marketing costs, and then the emergence of the problem of relative prices, and the significant impact of aggregate demand, or spending. The aggregate effect on goods and services in the economy, which came as a reflection of the expansion of the phenomenon of current government expenditures at the expense of investment spending, and the excessive issuance of cash (cash shock) in previous decades due to wars and economic blockade, and in the face of the insufficiency of the production sectors to meet local demand, this created pressure on inflation rates. towards height.

In the face of the monetary and fiscal policy facing these obstacles, which reduced its effectiveness in reducing inflation rates, the problem of relative prices has emerged to become an important obstacle in achieving the goal of monetary and fiscal policy represented in reducing inflation rates and advancing the Iraqi economy, which requires monetary and fiscal policy "along with other economic policies." To activate the policy of exchange and interest rates in proportion and in coordination with the financial policies of "investment allocations, tax incentives and financial support" to reduce the impact of these obstacles and then advance the Iraqi economy.

Keywords: inflation , the problem of inflation in the Iraqi economy , the Iraqi economy , relative prices .